اليمن عضواً في أكاديمية بناء السلام

■ اختيرت اليمن عضواً بمجلس إدارة الاكاديمية الاقليمية لبناء السلام ممثلة برئيس قطاع المجتمع المدني بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عزالدين الاصبحي.

جاء ذلك في ختام اجتماعات الاكاديمية التي عقدت بمدينة برشلونة الاسبانية، كما أقر الاجتماع انطلاق برنامج الاكاديمية في يناير ٢٠١١م ليشمل دول المنطقة العربية خاصة لبنان، فلسطين، اليمن، العراق، السودان.

وأوضح الأخ عزالدين الاصبحي ان اختيار اليمن لعضوية مجلس الإدارة يأتي تقديراً لدور منظمات المجتمع المدني اليمنية واسهاماتها الفاعلة في خدمة المجتمع ونشر ثقافة السلام والمحبة.□

اهمية النزول الميداني

■ يكتسب النزول الميداني الذي تقوم به القيادات العليا للمؤتمر الشعبي العام لمحافظات الجمهورية أهمية بالغة أولاً لتوعية الجماهير بضرورة الاتجاه لممارسة حقها في اختيار ممثليها في مجلس النواب في الانتخابات القادمة التي ستجرى في أبريل عام ٢٠١١م وعدم الالتفات للأصوات النشاز التي تحاول عرقلة المسيرة الديمقراطية لبلادنا تحت عناوين ومبررات واهية.

الأهمية الثانية لهذا النزول الميداني تكمن في قدرة قيادات المؤتمر والحكومة على تلمس احتياجات المواطنين في المحافظات اليمنية وقضاياهم عن كثب للعمل على إيجاد الحلول لأي معوقات لمسيرة التنمية والتي تحرص القيادة السياسية ممثلة

احمد الرمعي

بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام على تذليل كافة الصعاب لكي يستطيع المواطن اليمني العيش حراً وكريماً تتوافر له كافة سبل الحياة وهذا ما عبر عنه فخامته حين قال يوم أمس في المهرجان الحاشد الذي عقده المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف في عدن وحضره الآلاف من أبناء المحافظة التي سئمت الكلام إبان الحكم الشمولي السابق حسب قول فخامته.

والذي أردف بالقول: «نحن خلال ٢١ سنة منذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية المباركة في عدن الباسلة ونحن نعالج مخلفات النظام الشمولي السابق».

ولأجل ما تحقق لشعبنا من منجزات ها هو هذا الشعب الوفي يتهيأ لممارسة حقه في انتخاب ممثليه في مجلس النواب، مؤكداً أن الانتخابات استحقاق دستوري ملزم خصوصاً بعد أن أتم مجلس النواب الحالي دورته البرلمانية لثمانية أعوام بزيادة عامين على المدة الدستورية المحددة بستة أعوام.

إن الدعوة إلى السير في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وعدم إدخال البلاد في فراغ دستوري إضافة إلى التبعات التي قد تحدث فيما إذا لم تتم الانتخابات ليست مطلباً للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف فقط بل هو مطلب لكافة أبناء الشعب اليمني من صعدة إلى المهرة رافضين الوصاية عليهم من أيٍ كان.. رافضين مزايدات أصحاب المشاريع الصغيرة المتحالفين مع قوى التطرف والتمرد والتخريب..

وقد أكد الشعب اليمني إيمانه بالديمقراطية والوحدة وبأهمية خوضه الاستحقاق الدستوري باعتبار أن الوفاء به حق للشعب وليس لأحد سواه.

كما أن أبناء الشعب اليمني يحرصون على أن يشارك الجميع في الانتخابات لذلك جاءت دعوتهم من خلال المهرجانات والبيانات في المحافظات لاخوانهم قيادات وقواعد أحزاب اللقاء المشترك لتحكيم لغة العقل والمنطق وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق فبراير ٢٠٠٩م واستغلال المناخ الديمقراطي ومبادرة رئيس الجمهورية وتغليب مصالح الوطن فوق المصالح الحزبية أو الشخصية الضيقة.. خاصة وقد قدم المؤتمر الشعبي العام الكثير من التنازلات حرصاً منه على استقرار الوطن إلاّ أن هذه التنازلات قوبلت بالجحود والنكران من قبل أحزاب اللقاء المشترك التي حسبت قياداتها بأن هذه التنازلات هي ضعف في المؤتمر ولم تدرك أنها قدمت من أجل الوطن وليس خوفاً من شعبية هذه الأحزاب التي لايملك بعضها حتى عضواً واحداً في البرلمان..

لقد انتصرت إرادة الشعب اليمني في كافة المحن والظروف واستطاع تجاوز كل الأزمات وكما فعل ذلك من قبل فإنه اليوم سينتصر لإرادته في السير نحو الانتخابات البرلمانية.

لكل هذا فإننا ندعو الشعب اليمني إلى «هبة» شعبية للانتصار لحقه الديمقراطي في الـ٢٧ من أبريل ٢٠١١م وليس لـ«هبة» للتخريب كالتي دعت إليها أحزاب المشترك.□

الشارع سيكون مقبرة لأعداء الديمقراطية

■ تعهد عدد من قادة منظمات المجتمع المدني بعدم السماح لأي حزب القيام بأعمال فوضى أو حرمان الناخبين من ممارسة حقهم باختيار ممثليهم بالبرلمان في الانتخابات البرلمانية يوم ٢٧ أبريل ٢٠١١م.

مشيرين الى أن المنظمات المدنية تدرك مهامها ومسؤولياتها الوطنية والنقابية وقوة تأثيرها وتواجدها في المجتمع والثقة التي يوليها إياها عامة الناس، وهذا ما يضاعف من التزاماتها ومهامها في توعية الناس وتسخير طاقاتها وإمكاناتها لخدمة المجتمع.

ولفتوا في أحاديث لـ«الميثاق» إلى أن المنظمات والنقابات هي الرافد الأساسي لتوعية الناس بضرورة ممارسة حقهم الديمقراطي من أجل استقرار البلد وتقدمه.. وإلى التفاصيل:

استطلاع:
عبدالكريم المدي

■ د. عبدالمغني:
الشعب سيفشل دعاوى المشترك

بداية قال الدكتور حسان عبدالمغني رئيس نقابة المهندسين - صنعاء: إن منظمات المجتمع المدني ستتصدى لتهديدات أحزاب المشترك ومحاولات إحداث فوضى وأعمال عنف من أجل إفشال الانتخابات وستقف لهم بالشارع بما تمتلكه المنظمات المدنية من جمهور وتواجد في أوساط المجتمع فهي قادرة على التصدي لمثل هكذا دعوات بعد أن اصبح الجميع يدرك خطورة دعاوى ومخططات إفشال الاستحقاق الدستوري..وأضاف: ان المنظمات المدنية وبالإضافة الى الدور التوعوي تنفذ فعاليات ولقاءات ومهرجانات بهدف إنجاح هذا الاستحقاق.

لافتاً الى أن هناك أدواراً عدة للمنظمات المدنية الى جانب توعية الناس بالإقبال عليها، ومنها الرقابة على سير المراحل الانتخابية وتقييم مدى شفافيتها.

يدعو للاستغراب

وذكر رئيس نقابة المهندسين قيادات المشترك بقوله: طالما وقد رضينا بالديمقراطية نهجاً ونظاماً في إدارة البلد، فيجب علينا احترام دستورنا وتجسيد هذا النهج، ومعلوم أن الدستور كفل للجميع المشاركة في الحياة السياسية والديمقراطية، وتساءل الدكتور حسان عبدالمغني عن نوعية المشروع الذي تحمله أحزاب المشترك التي تدعو الى تعطيل وتأجيل الانتخابات مرة تلو أخرى، في الوقت الذي أن جميع معارضة العالم تدعو الى انتخابات مبكرة بينما معارضتنا تقف ضدها وتدعو الى تعطيلها، وهذا ما يدعو الى الاستغراب والتوقف أمامه ملياً.

مساحة التضليل

من جانبه أكد محمد باهيصمي - رئيس منتدى الهيصمي بمحافظة عدن: إن المنظمات المدنية روح المجتمع ومصدر حيويته وتفاعله، وهي القادرة على لجم أصوات النشاز وتوعية الناس بخطورة مثل تلك الأصوات التي تدعو الى الارتداد عن مكتسباتهم والوقوف ضد مصالحهم ورفض حقوقهم.

وأبدى انزعاجه الشديد من عدم تفاعل بعض مؤسسات الدولة وقيادات السلطة المحلية في بعض المحافظات مع انشطة المنظمات المدنية.. وجدد رئيس منتدى الهيصمي موقف منظمته التأكيد على وقوفهم مع الحق الدستوري وكشف أية محاولات زائفة لإحداث الفوضى والتأثير على الانتخابات.

وقال: إن دور المنظمات المدنية وطني وستعمل على دعم المسيرة الديمقراطية وتضييق مساحة المناورة لأحزاب التضليل، والجميع يدرك بأن المنظمات والنقابات الرافد الاساسي في رفع المعرفة والوعي لدى المواطنين والتوجه نحو مصالحهم ودعمها والتفاعل معها كالانتخابات مثلاً التي لعبت وتلعب وستلعب هذه المنظمات دوراً بارزاً في إنجاحها والسير بها نحو الأمام، وتوضيح أهمية الانتخابات للناس وارتباطها بالاستقرار والتنمية.

■ باهيصمي:
لن نسمح بالتعدي على حقوقنا الديمقراطية

■ المشرقي: الحالمون بتعطيل الانتخابات واهمون

■ الهردي: التهديد بالشارع مجرد تقليعات!

مصادرة ساذجة

وفي السياق ذاته قال أمين المشرقي رئيس جمعية الشعراء الشعبيين: الانتخابات حق للشعب ولا أعتقد أن هناك من هو قادر على سلب هذا الحق، وأي محاولة من هذا النوع مصيرها الفشل لأنها تحاول أن تصادر الحقوق والمكتسبات الوطنية والحريات، فأصحاب هذه المشاريع والدعوات قدموا أنفسهم بصورة ساذجة ومزعجة وباهتة.

مشيراً الى أن المنظمات المدنية ستسهم بدور كبير في جانب إنجاح الانتخابات البرلمانية وذلك من خلال إقامة الفعاليات والانشطة المختلفة التي تستطيع حشد الناس وتوعيتهم بمخاطر دعاة الفوضى والعنف.

وأضاف: أؤكد على قدرة المنظمات المدنية في توعية الناس والنزول الى الشارع وإقامة الفعاليات المختلفة التي تحث على المشاركة الفاعلة في الانتخابات وتكشف بشاعة وخطورة المخطط الذي تحاول أحزاب المشترك جر الشعب إليه.

مع الحوار وضد التعطيل

الأمين العام المساعد للمنظمة اليمنية للحوار والدفاع عن الحقوق والحريات الاستاذ محمد الهردي اكد بأن رهان المشترك على المغالطات وتزييف الحقائق وتعمية الشارع فاشلة، ولن يستطيعوا إيقاف زحف وتقاطر عشرات الآلاف الى المراكز الانتخابية في جميع المراحل الانتخابية والايام كفيلة بإثبات ذلك.. مشيراً الى اهمية الحوار الجاد بين المؤتمر الشعبي العام والمشترك ولكن رفض أية محاولات لتعطيل الحوار أو لتأجيل الانتخابات.

وقال: نحن في منظمتنا سنظل ندعو الى الحوار والتمسك به كنهج ومخرج دائم من أي إرهاصات وسوء فهم وفخامة رئيس الجمهورية الاخ علي عبدالله صالح -حفظه الله- ما انفك دائماً يدعو للحوار حيث وهناك من يسعى الى تعطيل أي مساع خيرة وصادقة من قبل القيادة ويعمل على الدفع بالأوضاع الى التأزيم وخلق واقع ومناخات سيئة لا تخدم الحوار ولا المشترك ولا الوطن.

مؤكداً بأن منظمات المدنية سيدافعون عن الحق الانتخابي كواجب وطني وسيعملون جاهدين باتجاه انجاح الانتخابات وأسقاط مشروع المتآمرين.□

1000 عامل ضحايا الصفقة المشبوهة لشركة ملح الصليف

■ البركاني يحمّل وزارة التجارة المسؤولية ويطالب بحماية حقوق العمال

■ الباشا يطالب باستدعاء المسؤولين ومحاسبتهم

■ التقرير البرلماني: أصول الشركة تم بيعها كخردة وهيئة المساحة وراء المشكلة

■ حمَّل الشيخ سلطان البركاني وزارة الصناعة والتجارة مسؤولية التقصير إزاء الاعتداءات التي طالت مواقع شركة تصنيع وتسويق الملح والجبس في مديريات الصليف والمنيرة واللحية بالحديدة.

وطالب وزير التجارة يحيى المتوكل- الذي حضر السبت جلسة البرلمان حول مناقشة تقرير اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق حول الاعتداءات على مواقع الشركة- بتصحيح أوضاع شركة وتصنيع وتسويق الملح، ومراعاة حقوق العمال وعدم السماح بالتلاعب بمصدر رزقهم الوحيد.

واستغرب البركاني من ورود توصية في التقرير تطالب بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة، متسائلاً: هل الدولة أصبحت غير قادرة على تنفيذ أحكام لصالحها؟

إلى ذلك قال النائب نبيل باشا: إن التوصيات بتنفيذ الأحكام القضائية تفرغ ما تبقى من هيبة القضاء، وتظهر البرلمان كهيئة تنفيذية للسلطة القضائية.. مطالباً استدعاء الجهات الحكومية المعنية ومحاسبتها وإلزام أية مؤسسة يتم خصخصتها بعدم طرد العمال.

في المقابل قال وزير التجارة: إن شركة الملح أصبحت شركة خاصة.. مشيراً إلى تراجع أدائها مع خصخصتها.. وأضاف أن الشركات التي تُخصخص تحتفظ بالعمال خمس سنوات، يمكنهم بعدها الرجوع لصندوق الخدمة المدنية التابع للدولة.

وأكد رئيس اللجنة الخاصة سنان العجي على ضرورة معالجة أوضاع العمال.. مشيراً إلى أن أكثر من ألف عامل باليومية لم يستلموا أجورهم منذ زمن.

وأوضح تقرير اللجنة البرلمانية أنه تم بيع أصول الشركة على أساس أنها معدات خردة.. وأدت خلافات هيئتها الإدارية والاعتداءات على مواقعها إلى توقف الشركة وعمالها.

ونقل التقرير عن العمال أن المعتدين على أراضي ومناجم الشركة بعضهم منحوا تراخيص من هيئة المساحة الجيولوجية، وبينهم مستثمرون ونواب ومحافظ سابق فتح منجماً ثم باعه.□

انتخاب هيئة جديدة لفرع اللجنة الشعبية للدفاع عن الوحدة بالحديدة

الحديدة - «الميثاق»

■ دعت اللجنة الشعبية للدفاع عن الوحدة بمحافظة الحديدة جميع أبناء الوطن إلى المضي قدماً والالتحاق بصف الشرعية والديمقراطية لدعم الاستحقاق الدستوري والمتمثل في الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد..جاء ذلك خلال اجتماعها الخميس الماضي تم فيه اجراء انتخابات للجنة أتت تفاصيلها في الآتي: حيث اجمعت اللجنة التأسيسية لفرع اللجنة على انتخاب الشخصية الوطنية المعروفة الشيخ/ أبوبكر سالم شماخ رئيساً للجنة، والاخ عبدالكريم يحيى حراب نائباً أول للرئيس وعبدالله المفتي نائباً ثانياً، فيما انتخب الزميل الصحفي وليد علي غالب امينا عاما ومديراً تنفيذياً للجنة.

كما تم انتخاب هيئة رقابة وتفتيش برئاسة المناضل اللواء حسين السايس وعبدالله يحيى البكاري نائباً له وأكرم فتوان مقرراً.□

مناقشة خلق تشبيك شبابي لمكافحة الفساد بلحج

لحج - وحيد الشاطري

■ ناقش (٥٠) مشاركاً ومشاركة من شباب ومهتمي محافظة لحج عدداً من أوراق العمل التي تركز على ظاهرة الفساد والشفافية وحقوق الانسان في الاسلام والتشريعات والقوانين المحلية والدولية.

وفي الورشة التي نظمتها منظمة الفرص المتساوية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي أكد الاخ عادل المسعودي- وكيل محافظة لحج- على أهمية تكاتف الجهود لمحاصرة آفة الفساد التي أهدرت كل المقدرات والإمكانات الوطنية..

ولفت الى الجهود الرامية لكشف بؤرها أينما وجدت وفي كل صورها الاجتماعية والسياسية والادارية.. داعياً الى الخروج بنتائج إيجابية تحقق الاهداف المرجوة.

كما ألقى الاخوان محمد العثماني- منسق منظمة «اكسس» وعبدالله الحوشبي كلمتين استعرضا فيهما أهمية عقد هذه الورشة لتعزيز ثقافة الحوار في أوساط الشباب وتقوية روح الانتماء والمواطنة الصالحة من خلال تعزيز شعورهم بالقضايا الوطنية التي تهم التنمية في محافظتهم وتعزيز دورهم التنموي وخلق التشبيك والتعاون بين الشباب والجهات المجتمعية والرسمية ذات العلاقة .. كمجموعة لميسري الاستماع لقضايا الفساد بالمحافظة.□

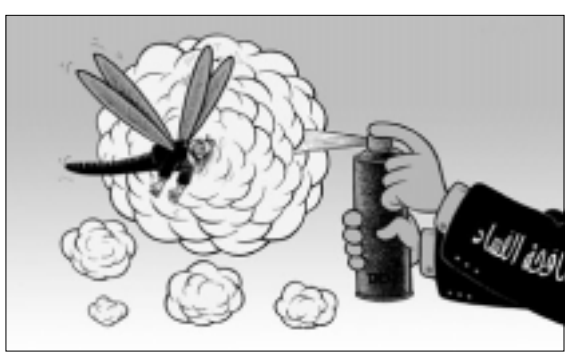

في انتخابات جرت بنقابة المحامين
الوتاري رئيساً لمجلس شورى الشباب

■ فازت صفاء حسين الوتاري بمنصب رئيس مجلس شورى الشباب في الانتخابات التي جرت الخميس بمقر نقابة المحامين اليمنيين بصنعاء.

وصوت في الانتخابات ٩٨ عضواً من أصل ١١١ من أعضاء المجلس- الذين تقدموا للعضوية من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وحصلت صفاء الوتاري على ٥٨ صوتاً بنسبة ٥٢,٢٥٪ لتتولى منصب رئاسة المجلس، وفاز في منصب النائب كل من أحمد محمد السعيدي، وسبأ غالب العواضي.. وكانت الانتخابات قد شملت اللجان التسع للمجلس.

الجدير بالذكر أن مجلس شورى الشباب مكون من (١١١) عضواً وعضوة يمثلون معظم الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.. تُنسق أعماله واجتماعاته المدرسة الديمقراطية «الأمانة العامة لمجلس شورى الشباب».□